او علم محيط بجميع الاشيا وهذان الكمان منفيان بوحدانية الصفات
والكم المنفصل في الافعال وهو ان يكون لغير الله فعل من الافعال
على وجه الايجاد وانما ينسب له على وجه الكسب والاختيار وهذا
الكم منفي بوحدانية الافعال وفي ذلك رد على المعتزلة القايلين
بان العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية وانما لم يكفروا لاعترافهم
بان اقداره عليها من الله تعالى وبعضهم كفرهم وجعل المجوس اسعد
حالا منهم اذ المجوس قالوا بموثرين وهولاء اثبتوا ما لا حصر له
لكن الراجح عدم كفرهم واما الكم المتصل في الافعال فان صورناه
بتعدد الافعال فهو ثابت لا يصح نفيه لان افعاله كثيرة من
خلق ورزق واحيا واماتة الى غير ذلك وان صورناه بمشاركة
غير الله له في فعل من الافعال فهو منفي ايضا بوحدانية الافعال
ودليل الوحدانية بالمعنى المراد هنا وهو وحدة الذات والصفات
بمعنى عدم النظير فيهما انه لو تعدد الاله كان يكون هناك الهان
لما وجد شيء من العالم باطل لانه موجود بالمشاهدة فما ادى اليه
وهو التعدد باطل واذا بطل التعدد ثبتت الوحدانية وهو
المطلوب وانما لزم من التعدد كان يكون هناك الهان عدم وجود
شيء من العالم لانهما اما ان يتفقا واما ان يختلفا فان اتفقا فلا جايز ان
يوجداه معا ليلا يلزم اجتماع موثرين على اثر واحد ولا جايز ان
يوجداه مرتبا بان يوجده احدهما ثم يوجده الاخر ليلا يلزم
تحصيل الحاصل ولا جايز ان يوجد احدهما البعض والاخر
البعض للزوم عجزهما حينئذ لانه لما تعلقت قدرة احدهما بالبعض
سد على الاخر طريق تعلق قدرته به فلا يقدر على مخالفته وهذا
عجز ويسمى برهان التوارد لما فيه من تواردهما على شيء وان اختلفا
بان اراد احدهما ايجاد العالم والاخر اعدامه فلا جايز ان ينفذ
مرادهما ليلا يلزم عليه اجتماع الضدين ولا جايز ان ينفذ مراد ٦

احدهما

احدهما دون الاخر للزوم عجز من لم ينفذ مراده والاخر مثله لانعقاد
المماثلة بينهما ويحكي عن ابن رشد انه اذا نفذ مراد احدهما
دون الاخر كان الذي نفذ مراده هو الاله دون الاخر وتم دليل
الوحدانية وهذا يسمى برهان التمانع لتمانعهما وقد ذكر المولى
سبحانه وتعالى هذا الدليل في قوله لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا اي لو كان فيهما جنس الالهة غير الله لم توجدا لكن عدم
وجودهما باطل لمشاهدة وجودهما فبطل ما ادى اليه وهو وجود
جنس الالهة غير الله فثبت ان الله واحد وهو المطلوب فليس المحال
الجمع فقط بل المحال جنس الالهة غير الله والا في الاية اسم بمعنى غير
وليست اداة استثنا لفساد المعنى حينئذ لان المعنى عليه لو كان
فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وهو باطل والمراد بالفساد عدم
الوجود كما قررته وينبني على ذلك ان الاية حجة قطعية وهو التحقيق
خلافا لما جرى عليه السعد من انها حجة اقناعية اي يقتنع بها الخصم
مع كون التلازم فيها ليس عقليا بنا على تفسير الفساد فيها بالخروج
عن النظام وانما لم يكن التلازم فيها عقليا على هذا لانه لا يلزم حصول
الفساد بالفعل وقد شنعوا على السعد في ذلك حتى قال عبد
اللطيف الكرمالي انه تعييب لبراهين القران وهو كفر واجاب
علا الدين تلميذ السعد بان القران يحتوي على الادلة الاقناعية
لمطابقة حال بعض القاصرين وتجويز الاتفاق انما هو ببادي الراي
وعند التامل لا يصح صلح بين الهين اذ مرتبة الالوهية تقتضي
الغلبة المطلقة كما يشير له قوله تعالى اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلى
بعضهم على بعض منزها حال من الضمير في قوله فواجب له
الخ فالمعنى انه تعالى وجبت له هذه الصفات حالة كونه منزها
فهي حال لازمة مثل دعوت الله سميعا وهي موكدة للصفات
السابقة وكذلك جملة قوله اوصافه سنية فهي حال ايضا من الضمير

Copyright © King Saud University